

الاقتصاد التونسي يفقد قدراته التنافسية في عشر سنوات

عدم الاستقرار السياسي يقوض أداء الشركات والقطاعات المنتجة



حتى في خرابه الأخير نحب هذا البلد

التي تنظمها وعدم تنوع الأدوات المالية. وتكشف المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية أيضا عن خسارة في حصته السوقية في الاتحاد الأوروبي، حيث انخفض مستواها من 0.62 في المئة عام 2010 إلى 0.55 في المئة في المتوسط خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2016، وإلى 0.51 في المئة عامي 2017 و2018. وبلغ معدل البطالة 16.2 في المئة في المتوسط خلال فترة ما بعد الثورة (مقابل 13.5 في المئة في المتوسط خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010). وقادت كافة هذه المؤشرات، إلى جانب انخراط الموازنة العامة وتراجع محركات النمو، إلى خفض وكالة التصنيف الائتماني "موديز" لتصنيف تونس السيادي من "ب 2" إلى "ب 3" مع الإبقاء على آفاق سلبية.

في ما يتعلق بتمويل ميزانية الدولة، وأشار إلى أن "البيروقراطية تعيق التقدم والاستثمار. هذا إضافة إلى أن القرار السياسي مفتت بين السلطات والمنظمات والأحزاب، وهو ما يجعل حالة الاقتصاد تتعثر". وازداد العجز التجاري سوءاً (من 7.5 في المئة في 2011 إلى 13.1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا العام) ولم تتجاوز المخزرات الوطنية الإجمالية متوسط معدلها 10.8 في المئة من الدخل المحلي الإجمالي (الدخل المحلي الإجمالي المتاح) خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020. وانخفض معدل السيولة في سوق الأوراق المالية بشكل كبير منذ عام 2015 (انخفض إلى 39 في المئة في عام 2019 مقابل 57 في المئة في عام 2014) بسبب عدم ثقة المستثمرين في السوق والهيئات

50 إلى مرتبة، وسبب ذلك العمل السيء الراجع بالأساس إلى عدم الاستقرار السياسي وتذبذب المشهد عموماً. وحسب الشكندالي فإن "السياسات لا تشجع القطاع الخاص على المبادرة، وتعتمد على سياسة نقدية حذرة أدت إلى ارتفاع نسبة الفائدة، وأصبح المستثمر يمول مشروعه عن طريق القروض". وتابع "سياسة الصرف المرنة أيضا ساهمت في ذلك، والدينار التونسي تراجع مقابل ارتفاع التكلفة، علاوة على اختلال السياسة الجبائية، حيث ارتفع الضغط الجبائي من 20 إلى 25 في المئة". وحول الحلول العاجلة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه في الاقتصاد التونسي المتهاوي قال الخبير الاقتصادي "لا بد من تجاوز الصراعات السياسية، ومن غير الممكن أن تغيب الثقة بين رؤوس السلطة، فضلا عن التجاذبات بين البنك المركزي والحكومة

ومباشرة تنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها. وتستند توقعات سنتي 2020 و2021 على الاستثمار بنسبة 13 في المئة و14 في المئة (مقابل 24.6 في المئة في سنة 2010). ومن جهته شهد الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا خلال فترة ما بعد الثورة ليصل إلى معدل متوسط قدره 2.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 4.2 في المئة بين عامي 2000 و2010). وأفاد الخبير الاقتصادي رضا الشكندالي، في تصريح لـ"العرب"، بأن "التنافسية تقوم أساسا على المناخ العملي، والاقتصاد حتى يناقش عليه أن يكون قادرا على الإنتاج بأسعار منخفضة وقادرا على جلب الاستثمار". وأكد أن "منحاح الأعمال في تونس سيء جدا وخسرنا مراتب كبيرة منذ 2010، والتصنيفات تؤكد أننا خسرنا من

تكشف مؤشرات وبيانات أن الاقتصاد التونسي فقد خلال العشرية الأخيرة قدراته التنافسية نتيجة الانتقال السياسي الذي كلف البلد فاتورة اقتصادية باهظة بسبب تدهور مناخ الأعمال وعزوف المستثمرين والضغط الجبائي وتردي أوضاع الشركات والقطاعات المنتجة ما قوض قدرتها على المنافسة.

فترة ما بعد الثورة بسبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وقد تفاقم هذا الوضع إثر وصول جائحة كوفيد - 19 وتأثيرها على النشاط الاقتصادي محليا وعالميا.

وأفاد وزير التكوين المهني والتشغيل السابق فوزي بن عبد الرحمن بأن "الانتقال الديمقراطي لم يهتم بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية في البلاد". وأضاف في تصريح لـ"العرب" "من 2011 إلى 2014 كان هناك خصام كبير وصراع هوية واهتمامات سياسية وكتابية دستورية، ومن 2014 إلى 2019 كوّن حزب نداء تونس توافقا مع حركة النهضة فزادت الصراعات والمناكفات". وتابع "من سنة 2019 إلى الآن غاب الاستقرار السياسي وبرز الاستقطاب الثنائي الحاد، ولم نخرج من دائرة الصراعات".

وأشار الخبير الاقتصادي إلى أن "كل المؤشرات الاقتصادية وصلت خطوطا حمراء، علينا أن نتجاوز الإشكال السياسي، والأزمة سياسية في مؤسسات الدولة وحول ممارسة الحكم والسلطة وليست حول الخيارات الاقتصادية والاجتماعية".

وأردف "علينا على الأقل أن نحيد الصراعات عن العمل الحكومي والاعتماد على الشبان العام والنهوض بالاقتصاد، فضلا عن التفكير في بناء حكومة مستقلة عن الأحزاب السياسية وليس مثل حكومة هشام المشيشي التي ليست غطاء الأحزاب".

واستطرد "علينا التفاهم على حكومة لإجراء إصلاحات اقتصادية على مدى ثلاث سنوات وندعها تشتغل".

ويجمع مراقبون على أن كلفة الانتقال السياسي في تونس كانت باهظة اقتصاديا، حيث أغرقت البلد في المناكفات السياسية وأهملت الملف الاقتصادي ما أدى إلى اختلالات على أكثر من وجهه في تونس، في حين تواصل الأزمة السياسية تعطيل كافة الإصلاحات في ظل احتجاجات شعبية واسعة تطالب الحكومة بتحسين الأوضاع المعيشية

خالد هودي صحافي تونسي

تونس - حذّر خبراء من تداعيات هبوط الاقتصاد التونسي إلى مستويات غير مسبوقة وفقدانه قدرته التنافسية في الأسواق العالمية، وسط دعوات ملحة تطالب بضرورة مراجعة السياسات الاقتصادية المعتمدة وإرساء استقرار سياسي بالبلاد لتسهيل استقطاب الاستثمارات في ظل أزمات سياسية انتفت معها كافة فرص تحسين أداء الاقتصاد. وتكشف تقرير المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية عن فقدان الاقتصاد التونسي تنافسيته بين 2010 و2019، وبلغ معدل النمو الاقتصادي في تونس 1.6 في المئة خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2019 مقابل 4.4 في المئة بين سنتي 2000 و2010.

فوزي بن عبد الرحمن لاد من حكومة لإجراء إصلاحات اقتصادية على مدى ثلاث سنوات

رضا الشكندالي مناخ الأعمال سيء جدا في تونس وخسرنا من 50 إلى 60 مرتبة

ووفق ما نشره المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية على موقعه استندت توقعات سنة 2020 إلى انخفاض غير مسبوقة يقدر بـ 7.3 في المئة ليصل في عام 2021 إلى 4 في المئة. وحددت وثيقة المعهد هدفا يتمثل في وضع تشخيص شامل قدر الإمكان للقدرة الاقتصادية التنافسية على مدى العقد الماضي، بالإشارة إلى مجموعة من المؤشرات التي تعكس جوانب متعددة من الاقتصاد. وسجل المعهد ضمن هذا التمشي انخفاضا كبيرا في جهود الاستثمار خلال

أرامكو تسعى لتمديد قرض بعشرة مليارات دولار عاما واحدا

تحسن القدرة على سداد الديون رهين انتعاش أسعار الخام

الأعلى قيمة في العالم. واجتذبت مستثمرين بوع لتوزيعات أرباح بقيمة 75 مليار دولار على مدار الأعوام الخمسة القادمة. وبالنسبة إلى السعودية ككل فإن المزيد من الديون شيء مخير للقلق لأن الهبوط في أسعار النفط يعني انخفاضا حادا في إيرادات السعودية. ومع عدم انتعاش أسعار النفط فإن قدرة أرامكو على توليد سيولة نقدية من المرجح أن تتدهور.

قرار التمديد بيد البنوك ومن المرجح أن توافق من أجل الإبقاء على علاقة جيدة مع أرامكو والفوز بصفقات مستقبلية

ورغم الضروة النفطية التي تملكها السعودية فإن إيجاد فرص عمل كافية لشبابها يعد من أكبر التحديات التي تواجه الرياض. وتعمل الحكومة منذ 2016 على تنفيذ سياسات اقتصادية ترمي إلى إيجاد الملايين من فرص العمل، وتقليص معدل البطالة إلى سبعة في المئة بحلول عام 2030.

وأدى التقشف الاقتصادي سعيا لاحتواء العجز المتزايد إلى إبطاء وتيرة الاستثمار، كما أن أزمة فيروس كورونا دفعت معدل البطالة في العام الماضي إلى مستوى قياسي بلغ 15.4 في المئة.

بتوزيعات سنوية بقيمة 75 مليار دولار معظمها لحكومة المملكة. وقال بنك "اتش.أس.بي.سي" هذا الشهر إن توقعات أرامكو تبدو أكثر إيجابية في 2021، مشيرا إلى تراجع صافي الدين وزيادة محتملة للتوزيعات. ورغم متانة أصول أرامكو إلا أن استمرار الركود في الأسواق العالمية وانخفاض أسعار النفط بسبب أزمة فيروس كورونا دفعها إلى اللجوء إلى الأسواق الدولية للحصول على تمويلات لمواجهة أي طوارئ محتملة.

وقال محللون إن ديون أرامكو من المتوقع أن تتجاوز المستويات المستهدفة لأن انهيار أسعار النفط نتيجة أزمة كورونا يرغمها على الاقتراض للوفاء بتعهداتها لدفع أكبر توزيعات للأرباح في العالم وشراء حصة مسيطرة في عملاق البتروكيميايات سابك.

وبالمقارنة مع شركات النفط الغربية مثل إكسون موبيل الأميركية وتوتال الفرنسية وإيني الإيطالية، فإن شركة النفط المملوكة للحكومة السعودية تبدو في وضع مالي مثير بسبب إستراتيجية التوسع التي بدأتها خلال العامين الماضيين.

وانخفضت النسبة بين ديون أرامكو وقيمتها السوقية إلى سالب 5 في المئة في الربع الأول من 2020 مقارنة مع نطاق من 11 في المئة إلى 36 في المئة لمنافسيها الغربيين.

وأدرجت السعودية خلال العام 2019 نحو 1.7 في المئة من أرامكو أكبر مصدر للخام في العالم في البورصة المحلية (تداول) مما يجعلها الشركة

وكانت مؤسسة تسعير القروض أوردت في وقت سابق نقلا عن مصرفي أن القرض سيسدد من حصيلته بيع سندات بحلول الربع الأخير من 2020. لكن ذلك لم يحدث رغم جمع أرامكو ثمانية مليارات دولار من صفقة سندات متعددة الشرائح في نوفمبر. وانحدرت أرباح أرامكو السعودية العام الماضي لكنها لم تحد عن تعهداتها

من العام الماضي عندما تهاوى الطلب العالمي بسبب أزمة فيروس كورونا. وكانت مصادر أبلغت رويترز العام الماضي أن أرامكو ستستخدم القرض لدعم استحوادها على 70 في المئة في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) من صندوق الاستثمارات العامة السعودي، في صفقة بنحو 70 مليار دولار.

يعتزم عملاق النفط السعودي أرامكو التوجه إلى البنوك لطلب تمديد قرض بعشرة مليارات دولار عاما واحدا مما يكشف عن ضبابية سوق النفط، الأمر الذي يضعف القدرة على سداد الدين في ظل استمرار نسبية انتعاش الطلب العالمي على الطاقة.

الرياض - قال مصدران مطلعان إن أرامكو السعودية طلبت من البنوك تمديد قرض بعشرة مليارات دولار جمعتها في مايو الماضي لمدة عام واحد، مما يبني بأن انتعاش أسعار الخام لا يشجع حتى الآن شركة النفط العملاقة لتقليص الدين.

وأكد المصدران تقريرا من مؤسسة تسعير القروض وهي مزود لأخبار أدوات الدخل الثابت تملكه رفينيتيف. وقرار تمديد القرض بيد البنوك، لكن من المرجح أن توافق من أجل الإبقاء على علاقة جيدة مع أرامكو وللغزو بمزيد من الصفقات في المستقبل، حسبما نقلته مؤسسة التسعير عن مصدر مصرفي. وقال أحد المصدرين اللذين أكما التقرير "إنها أرامكو، فلم لا" وأجمت أرامكو عن التعليق.

وكانت مؤسسة تسعير القروض نقلت عن مصرفي قوله إن "أرامكو قد تحاول خفض التسعير على أساس أن أوضاع السوق تحسنت منذ مايو عندما كانت أسعار النفط أقل كثيرا وكانت ضبابية كبيرة تلف الجائحة".

وبعد القرض عند 50 نقطة أساس فوق سعر الفائدة المعروض بين بنوك لندن (ليبور)، وهو معدل يزيد مع سحب مزيد من الأموال من التسهيل، حسبما قال أحد المصادر لرويترز مضيفا أن "أرامكو قد تحاول تقليص التسعير بما بين عشر نقاط و15 نقطة أساس".



متابع انهيار أسعار الخام تحاصر عملاق النفط